



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المحترم

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

ماجستير تاريخ حديث

الموقف الأوربي من الإصلاحات العثمانية

استاذ المادة

أ.د طه خلف محمد

٢٠٢٥/٢٠٢٤

الموقف الأوروبي من الإصلاحات العثمانية:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سلسلة من الإصلاحات الواسعة ، وكان الهدف منها تحديث الدولة العثمانية وإصلاح أجهزتها الإدارية والعسكرية والقانونية لمواكبة التطورات الأوروبية.

جاءت هذه الإصلاحات في ظل ضغوط داخلية وخارجية متزايدة، حيث كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية حادة، إلى جانب التهديدات الأوروبية المتكررة والتدخلات في شؤونها.

أثارت هذه الإصلاحات ردود فعل مختلفة من قبل القوى الأوروبية، التي كان لها مصالح استراتيجية في الدولة العثمانية.

دعمت بعض الدول الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا الإصلاحات العثمانية لأنها رأت فيها وسيلة لتحديث الدولة العثمانية وجعلها أكثر استقرارًا، مما يحمي مصالحها التجارية والسياسية في المنطقة.

-الموقف الأوروبي:

اختلفت المواقف الأوروبية بين المؤيد ومعارض للإصلاحات أو التنظيمات العثمانية فبريطانيا وفرنسا ساندتا حركة التجديد وإدخال النظم الأوروبية في أجهزة حكم للدولة واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وتبشيرية بل وضغطت

عليها لإتمام بعض الإصلاحات مستغلة الأقليات النصرانية من اجل هدم الدولة العثمانية، اما الاتجاه المعارض للتنظيمات العثمانية فكان من طرف روسيا والنمسا لأنها تعارض مصالحهما، لما كانت هذه التنظيمات تقف حائلا دون تحقيق مطامعها التوسعية في أوروبا.

و عند النظر بتمعن إلى الموقف الأوروبي من الإصلاحات العثمانية، نجد أنه لم يكن موقفاً موحدًا أو نابعاً من رغبة حقيقية في مساعدة الدولة العثمانية على النهوض والحقا بركب الحداثة الأوروبية، بل كان

موقفًا قائمًا على المصالح الاستراتيجية لكل دولة أوروبية على حدة:

1- موقف بريطانيا:

لقيت التنظيمات تأييداً كبيراً، حيث تحمست بريطانيا للإصلاح الجديد في الدولة، فكانت وجهة نظر البريطانيين هي إن الإصلاح على الطراز الأوروبي هو الوسيلة الوحيدة لصدور الدولة العثمانية إمام الخطر الروسي، فكانت حركة الإصلاح مرتبطة ببريطانيا برباط خاص، فقد رضيت عنها لأنها لم تمس مصالحها في الدولة ، و أعطت معاهدة بلطة ليمان 1838 م الرعايا البريطانيين حق المتاجرة في أي بقعة من بقاع الدولة العثمانية تصديراً و استيراداً وتجارة داخلية وخارجية ونهرية مقابل ضريبة محددة بسيطة.

وبالرغم من كل هذا فإن هناك من البريطانيين من لم يقنع بهذه الإصلاحات من بينهم اللورد كلاندون ^{لم يقنع موريس الزالة الدولة العثمانية من الإصلاحات} الذي كان رايه إن الطريقة الصحيحة لإصلاح أحوال الدولة العثمانية هي إزالتهم من على سطح الأرض كلياً دون أن يتعمقوا في أسسها الفلسفية و العملية.

2- موقف فرنسا:

كان لصدور كوخانة 1839 م حدثاً في الأوساط الأوربية يسجله أحد المناصرين الفرنسيين بقوله: "كان عام 1839 م عاماً عظيماً بالنسبة للتوغل الفرنسي في الدولة العثمانية ، لقد كان بداية التنظيمات السنة الأولى للإصلاح ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة ونبدأ بإرسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي. "

وقال السيد ايتيان الذي ترأس هذه الارساليات: " هذه أول إمكانيات لتعزيز إنتصار الإيمان الذي سنعلّمه ، ذلك لأن القرآن كان يحرم ذلك الوقت التعليم " ، ويقصد بالإيمان هنا الديانة النصرانية ، وهكذا لم تضيّع أوربا النصرانية و كنائسها وقتاً طويلاً للاستفادة من ظروف التحديث و التنظيمات ، فبعد سبعة عشر يوماً من صدور خط كوخانة ، كانت الارساليات التنصيرية الأولى تغادر مرسيليا الفرنسية باتجاه الدولة العثمانية ، وهي تحمل أفكارها العدائية للمسلمين و لقرآنهم الكريم الذي تتهمه بتحريم التعليم.

الغرب استغلت الدول الأوروبية هذه الاختلافات الطائفية الموجودة داخل المجتمع الشامي وأخذت كل دولة أوروبية في دعم طائفة على حساب أخرى والغرض من ذلك حفظ مصالحها في الدولة العثمانية مستغلة معاهدة الامتيازات التي منحت لها مثل معاهدة باريس 1856 م. ويظهر ان هذه الإصلاحات طبقت على بلاد الشام بسرعة و شمولية أكثر من الولايات الأخرى ، التي كان تطبيق الإصلاحات فيها أقل سرعة.

إن الإصلاحات العثمانية، التي جاءت نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، كانت في جوهرها محاولة لإعادة هيكلة الدولة بما يتناسب مع العصر الحديث. غير أن التدخل الأوروبي في مسار هذه الإصلاحات جعلها تفقد الكثير من طابعها الوطني المستقل، حيث أصبحت خاضعة لتوجيهات القوى الأوروبية التي كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة. فرغم أن التنظيمات العثمانية جلبت بعض التطورات الإدارية والقانونية، فإنها في الوقت نفسه زادت من هيمنة الأوروبيين على الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، حيث فرضت الاتفاقيات التجارية والامتيازات الأجنبية التي قيدت حرية الدولة في التحكم في اقتصادها. فضلاً عن ذلك، فإن السياسات الأوروبية المتناقضة أدت إلى تفاقم الأزمات الداخلية في الدولة العثمانية. فمن ناحية، كانت الدول الأوروبية تضغط من أجل منح الأقليات المسيحية حقوقاً متزايدة، ومن ناحية أخرى، كانت هذه الضغوط تؤدي إلى إثارة النزعات الطائفية والاضطرابات الداخلية. وقد ساهمت هذه السياسات في خلق حالة من عدم الاستقرار، لاسيما في المناطق التي كانت تشهد تصاعداً في الحركات القومية، مثل البلقان، حيث أدى الدعم الأوروبي للحركات الاستقلالية إلى تمزيق أوصال الدولة العثمانية تدريجياً.

كما أن الإصلاحات العسكرية، التي كانت تهدف إلى تحديث الجيش العثماني وفق النمط الأوروبي، واجهت عقبات كبيرة بسبب التدخلات الخارجية. فبينما قدمت ألمانيا دعماً عسكرياً للدولة العثمانية، فإن روسيا وحلفاءها كانوا يسعون إلى عرقلة أي تطور عسكري قد يهدد مصالحهم. وقد أدى ذلك إلى

قائمة المصادر:

- 1- انكه هارد ، تاريخ الاصلاحات و التنظيمات في الدولة العثمانية.
- 2- اسماعيل احمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي.
- 3- يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية.
- 4- غانية بعيو ، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية : الشام و العراق انموذجا-1839
1876م ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر.
- 5- عمر عبدالعزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي 1922 - 1516 م.
- 6- احمد عبدالرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني.
- 7- نوار عبدالعزيز ، تاريخ الشعوب الإسلامية.
- 8- طه خلف محمد الجبوري ، بريطانيا و بلاد الشام دراسة اقتصادية سياسية 1876 - 1860 (م) ،
أطروحة دكتوراه.
- 9-